الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

No. 4595 | الأحد | 22 ذي القعدة 1444 هـ | 11 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

ثبات نهج تشكيل الحكومات المتعاقبة يعزز فرص عدم الاستدامة المالية

«الشال»: الاقتصاد الكويتي «مركب شراعي» في زمن «ميكنة» الاقتصادات الأخرى

عدد حسابات التداول النشطة ينخفض 5.3- في المئة ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية مايو 2023

البيان	2023/03/31 (ألف دينار كويتي)	2022/03/31 (ألف دينار كويتي)	التغير: القيمة	التغير: %
مجموع الموجودات	3,434,891	3,405,518	29,373	%0.9
مجموع المطلوبات	3,085,939	3,052,549	33,390	%1.1
مجموع حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	254,488	258,346	3,858-	%1.5-
مجموع الإيرادات التشغيلية	17,168	16,034	1,134	%7.1
مجموع المصروفات التشغيلية	10,730	10,303	427	%4.1
المخصصات	2,748	3,040	292-	%9.6-
الضرائب	167	124	43	%34.7
صافي الربح	3,526	2,570	956	%37.2
المؤشرات				
** العائد على معدل الموجودات	%0.4	%0.3		
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	%5.5	%3.8		
** العائد على معدل رأس المال	%12.0	%9.1		
ربحية السهم الواحد (فلس)	3.15	2.22	0.93	%41.9
إقفال سعر السهم (فلس)	187	252	65-	%25.8-
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14.8	28.4		
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.9	1.1		

المؤشرات المالية المنتهية في 31 مارس 2023 لبنك الكويت الدولي

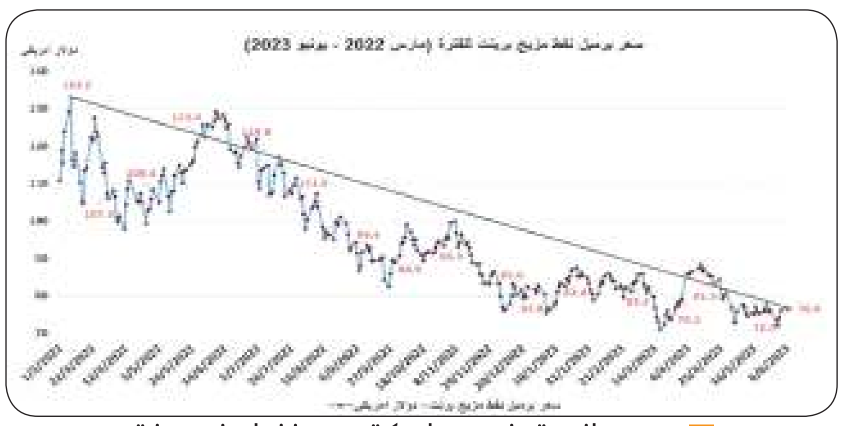

رسم بياني توضيحي لحركة سعر نفط مزيج برنت

قانون "الدين العام" لا يفترض تمريره مالم يسبقه برنامج المدى المتوسط لضبط المالية العامة

أوضح تقرير "الشال" الاقتصادي الأسبوعي أن مجموعة أوبك+ قررت الأسبوع الفائت الاستمرار في مستوى إنتاجها الحالي بعد تخفيضين سابقين له في غضون 6 شهور، وقررت المملكة العربية السعودية طوعاً خفض إنتاجها لشهر واحد فقط وبمقدار مليون برميل يومياً في شهر يوليو القادم، والهدف هو دعم أسعار النفط بعد هبوط متصل. والرسم البياني المرافق يعرض لحركة أسعار برميل نفط مزيج برنت ما بين شهر مارس 2022، وشهر يونيو الجاري، والخط المستقيم يرسم مسار ذلك الهبوط المتصل، والخطوط المتعرجة تؤكد أن قرارات دعم الأسعار بخفض الإنتاج تؤدي إلى ارتفاعها، ولكن لفترة محدودة ثم تعاود الهبوط. وباختصار، هبط سعر برميل نفط مزيج برنت من الذروة عندما بلغ نحو 133.2 دولار أمريكي في مارس 2022، ليصل إلى 79.2 دولار أمريكي في مارس 2023 فاقداً 54 دولار أمريكي من سعره، واستمر في الهبوط ليبلغ 76 دولار أمريكي قبل اجتماع أوبك+ الأخير، ليرتفع قليلاً إلى نحو 76.8 دولار أمريكي يوم الأربعاء الفائت 2023/6/7.

وبلغ مجموع خفض أوبك+ مرتين لإنتاجها نحو 3.657 مليون برميل يومياً، بلغ نصيب الكويت منها 263 ألف برميل يومياً، وبلوغ سعر برميل النفط 76.8 دولار أمريكي يوم الأربعاء الفائت، أو انخفاض بنحو 42.4 % خلال سنة وربع السنة، يعني أنه بات هناك مصدران لانخفاض الإيرادات النفطية، فاقد الإنتاج زائداً فاقد السعر. ومن دون احتساب الأثر المحتمل لولوج الاقتصاد العالمي حقبة ركود في المستقبل، من المؤكد أن مسار أسعار النفط سوف يستمر إلى الأدنى، وخطورة ذلك المسار تتماشى طردياً مع درجة اعتماد الدولة على النفط، ويمول النفط موازنة الكويت بنحو 90 %، أي أنها بلد الاعتماد الأعلى على النفط عالمياً.

ورغم فقدان سعر برميل النفط 54 دولار أمريكي ما بين مارس 2022 ومارس 2023، ارتفعت نفقات الموازنة العامة في الكويت للسنة المالية 2024/2023 بنحو 11.7 %، وضمنها ارتفع باب الرواتب والأجور والدعومات بنسبة 18.6 %، وارتفع نصيب النفقات الجارية إلى 90.5 % من إجمالي المصروفات. وبإيجاز، مسار إيرادات النفط إلى انخفاض بتأثير من انخفاض الأسعار والإنتاج، ومسار النفقات العامة، وغير المرن منها تحديداً، إلى ارتفاع، والقادمون إلى سوق العمل في 15 سنة قادمة فقط، بعدد كل العاملين حالياً، وفي اقتصاد لا يخلق قطاعيه العام والخاص فرص عمل، والخلاصة المخففة، هي أنه اقتصاد ومالية عامة غير مستدامان.

واستدامتهما تحتاج إلى إدارة عامة كفؤة ومستدامة، والتاريخ لا يقدم مؤشر مشجع، ففي آخر سنتين ونصف السنة، تم انتخاب ثلاث مجالس للأمة، آخرها يوم الثلاثاء الفائت، وخلالهما تم تشكيل 7 حكومات، والثامنة قادمة قريباً. وبينما لا يمثل كل نائب سوى نفسه في ظل النظام الانتخابي الحالي، تعزى مبررات عدم استدامة الإدارة العامة إلى ثبات نهج تشكيل الحكومات المتعاقبة، ومالم يتغير ذلك النهج، ويتقدم الأداء على الولاء في تشكيلها، لا نعتقد بإمكانات استدامتها، ومعها تتعزز فرص عدم استدامة كلاً من الاقتصاد والمالية العامة، ومخاطر عدم استدامتهما غير محتملة.

بيان خبراء صندوق النقد الدولي

تتفق كل الآراء المهنية حول توصيف وضع الاقتصاد الكويتي، فهو لا زال مركباً شراعياً في زمن تحولت فيه الاقتصادات الأخرى إلى الميكنة، فقد يسبق الآخرين إذا امتلأت أشرعته برياح نفط مواتية، ولكنه يتعطل وقد ينتكس إذا جاءت تلك الرياح معاكسة. ذلك هو ملخص بيان خبراء صندوق النقد الدولي الذي نشر الأسبوع الفائت، فمعدلات نمو الاقتصاد مرتفعة في عام 2022 وبلغت 8.2 % بتأثير حرب أوكرانيا على أسعار النفط، أو الرياح الاستثنائية المواتية، وقد يهبط النمو الاقتصادي إلى قرابة الصفر أو نحو 0.1 %، في عام 2023 بسبب هبوط كل من أسعار النفط وإنتاجه، أو الرياح المعاكسة. وما ينطبق على الاقتصاد ينطبق على المالية العامة، فقد مرت بعجز متصل لسنوات، وحققت فائض في عام 2022 لنفس السبب الاستثنائي، ومع أول فائض توسعت السياسة المالية لسنتين ماليتين على التوالي، لذلك يجزم فريق الخبراء بفقدانها للاستدامة.

ويذكر البيان بأن مخاطر الوضع الاقتصادي على الكويت عالية، سواء الخارجي منها أو الداخلي، فالعالم يتجه إلى تشديد السياسات النقدية لمواجهة مخاطر التضخم، ولكنها سياسات تكبح النمو الاقتصادي أيضاً، إلى جانب ما تسببه من مخاطر للقطاعات المصرفية في الاقتصادات الكبرى، وكلها لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الكويتي. وفي الداخل، لا يبدو في الأفق سوى الاستمرار في سياسات تقوض إمكانات الإصلاح الهيكلي الاقتصادي والمالي، وتضعف ثقة المستثمرين. فعلى مستوى الاقتصاد، ينصح بضرورة تنويعه ودعم قطاع خاص لديه مشروعات تخلق فرص عمل مواطنة، ويقدر بأن هناك 100 ألف شابة وشاب قادمون إلى سوق العمل خلال خمس سنوات قادمة، وعلى مستوى المالية العامة، ينصح بتنويع مصادر إيراداتها بتبني التوسع في ضريبة الـ 15 % على الدخل لتشمل الشركات المحلية أسوة بالأجنبية، وفرض ضريبة على السلع الضارة وضريبة القيمة المضافة. ما لا نتفق فيه مع البيان، هي دعوته الملحة لتمرير قانون الدين العام، وهو قانون لا يفترض تمريره مالم يسبقه برنامج المدى المتوسط لضبط المالية العامة الذي يفرض ترشيد حقيقي لها، أما أن سبق القانون ذلك الالتزام، فسوف يتكرر نهج موازنة السنة المالية الحالية، أي الاستمرار في التوسع المالي الضار وغير المرن.

في الجانب الإيجابي، يذكر البيان بأن وضع القطاع المصرفي المحلي قوي، وأن سياسة بنك الكويت المركزي تؤمن الاستقرار المالي بمفهومه الضيق، أي ذلك الخاص بالقطاع المالي. ويقترح الاستمرار في دعم استقلاليته في قرار السياسة النقدية، ولتحقيق دعم مستدام له، أي لبنك الكويت المركزي، ينصح بضبط أوضاع المالية العامة وضمان عدالتها بين الأجيال، وضرورة تبني إصلاح اقتصادي هيكلي يستهدف تنويع مصادر توليده.

خصائص التداول في البورصة

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها "حجم التداول للسوق الرسمي للفترة من 01/01/2023 إلى 31/05/2023"، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات أصبح أكبر المتعاملين فيها، فقد استحوذ على 38.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (30.4 % للفترة ذاتها 2022) و37.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (27.0 % للفترة ذاتها 2022). وقد اشترى أسهماً بقيمة 1.607 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 1.569 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 38.212 مليون دينار كويتي.

وأصبح قطاع الأفراد ثاني أكبر المساهمين ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 30.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (41.4 % للفترة ذاتها 2022) و30.2 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (42.9 % للفترة ذاتها 2022). واشترى المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 1.303 مليار دينار كويتي، بينما باعوا أسهماً بقيمة 1.277 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 25.931 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 27.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (25.8 % للفترة ذاتها 2022) و25.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (24.7 % للفترة ذاتها 2022). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 1.143 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهماً بقيمة 1.090 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعاً وبنحو 53.268 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 5.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (4.3 % للفترة ذاتها 2022) و5.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (3.5 % للفترة ذاتها 2022). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 240.658 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 229.782 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 10.875 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهماً بقيمة 3.467 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 82.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (81.4 % للفترة ذاتها 2022)، في حين باعوا أسهماً بقيمة 3.367 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 79.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (86.8 % للفترة ذاتها 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً وبنحو 100.936 مليون دينار كويتي، ومن خصائصها أيضاً على مستوى التداول المحلي التحول إلى غلبة التداولات المؤسسية على حساب التداولات الفردية، وهو تطور إيجابي إن استمر.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 15.5 % (10.0 % للفترة ذاتها 2022) وباعوا ما قيمته 655.264 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 653.500 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 15.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (15.7 % للفترة ذاتها 2022)، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 1.764 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 4.9 % (3.2 % للفترة ذاتها 2022) أي ما قيمته 208.313 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 2.6 % (2.8 % للفترة ذاتها 2022) أي ما قيمته 109.142 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 99.172 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80.8 % للكويتيين، 15.5 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.7 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 84.1 % للكويتيين، 12.9 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3.0 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ذاتها من العام السابق، أي زيادة ملحوظة في نسبة تملك الأجانب. ولازالت بورصة الكويت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرون الآخرون من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس ونصيبهم في ازدياد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 5.3- % ما بين نهاية ديسمبر 2022 ونهاية مايو 2023، مقارنة بانخفاض طفيف جداً بنسبة 0.05- % ما بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية مايو 2022. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مايو 2023 نحو 16،765 حساباً أي ما نسبته 4.0 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 16،418 حساباً في نهاية أبريل 2023 أي ما نسبته 3.9 % من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنحو 2.1 % خلال مايو 2023.

نتائج بنك الكويت الدولي

أعلن بنك الكويت الدولي نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) بلغ نحو 3.53 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 956 ألف دينار كويتي ونسبته نحو 37.2 % مقارنة بنحو 2.57 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2022. ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع الربح التشغيلي إضافة إلى انخفاض جملة المخصصات.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 1.1 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.1 %، وصولاً إلى نحو 17.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 16 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات استثمارات بنحو 3.6 مليون دينار كويتي وبنسبة 632.7 %، وصولاً إلى 4.2 مليون دينار كويتي مقابل نحو 569 ألف دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي إيرادات التمويل بنحو 2.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 22.1 %، وصولاً إلى نحو 9.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.9 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنحو 427 ألف دينار كويتي أو بنسبة 4.1 %، ليصل إلى نحو 10.7 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 10.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2022، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 62.5 % بعد أن كانت نحو 64.3 % خلال الفترة ذاتها من عام 2022. وبلغ إجمالي المخصصات نحو 2.7 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بلغت نسبته 9.6 % أو نحو 292 ألف دينار كويتي مقارنة بنحو 3 مليون دينار كويتي. وذلك يفسر ارتفاع هامش صافي الربح حيث بلغ نحو 20.5 % بعد أن كان عند نحو 16.0 % خلال الفترة المماثلة من عام 2022.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل انخفاضاً بلغ قدره 145.8 مليون دينار كويتي ونسبته 4.1 %، ليصل إلى نحو 3.435 مليار دينار كويتي مقابل نحو 3.581 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2022، بينما ارتفع بنحو 29.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 0.9 % عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2022 حين بلغ نحو 3.406 مليار دينار كويتي. وانخفض بند مدينو تمويل بنحو 48.5 مليون دينار كويتي أي بنحو 1.9 %، ليصل إلى نحو 2.568 مليار دينار كويتي (74.8 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 2.617 مليار دينار كويتي (73.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، بينما ارتفع بنحو 5.9 % أو نحو 143 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 2.425 مليار دينار كويتي (71.2 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2022. وبلغت نسبة إجمالي مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع نحو 88.3 % مقارنة بنحو 83.6 %. وانخفض أيضاً، بند النقد والأرصدة لدى البنوك بنحو 44.9 مليون دينار كويتي أو بنحو 30.5 %، وصولاً إلى 102 مليون دينار كويتي (3.0 % من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 146.9 مليون دينار كويتي (4.1 % من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2022، وانخفض بنحو 97.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 48.8 % مقارنة بنحو 199.4 مليون دينار كويتي (5.9 % من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها لعام 2022.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضاً بلغت قيمته 146.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.5 %، لتصل إلى نحو 3.086 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.232 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2022. بينما حققت ارتفاعاً بنحو 33.6 مليون دينار كويتي أي بنسبة نمو 1.1 %، عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الربع الأول من العام الفائت عندما بلغ نحو 3.052 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.8 % مقارنة بنحو 89.6 %.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد ارتفعت مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2022. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) إلى نحو 5.5 % مقارنة بنحو 3.8 %. وارتفع أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 0.4 % مقارنة مع نحو 0.3 %. وارتفع العائد على معدل رأسمال البنك (ROC) إلى نحو 12.0 % مقارنة بنحو 9.1 %. وكذلك ارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 3.15 فلس مقارنة بنحو 2.22 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/الربحية (P/E) نحو 14.8 ضعف مقارنة مع نحو 28.4 ضعف (أي تحسن)، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض سعر السهم بنسبة 25.8 % مقابل ارتفاع ربحية السهم الواحد (EPS) بنسبة 41.9 % عن مستواهما في نهاية مارس 2022. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة مقارنة مع 1.1 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الأسبوعي للبورصة

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً (4 أيام تداول بمناسبة الانتخابات البرلمانية)، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، عدد الصفقات المبرمة وقيمة المؤشر العام (مؤشر الشال)، بينما انخفض مؤشر كمية الأسهم المتداولة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 613.1 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 6.1 نقطة ونسبته 1.0 % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل منخفضاً بنحو 45.5 نقطة أي ما يعادل 6.9 % عن إقفال نهاية عام 2022.

#	الشركة	08/06/2023	01/06/2023	%	2022	%
1	بنك الكويت الوطني	749.4	757.0	1.7	817.2	(8.4)
2	بنك الخليج	232.9	227.6	2.3	267.9	(13.1)
3	البنك التجاري الكويتي	518.0	518.0	0.0	518.0	0.0
4	البنك الأهلي الكويتي	194.0	226.6	(14.4)	233.9	(17.1)
5	بنك الكويت الدولي	200.6	196.9	1.9	232.0	(13.5)
6	البنك الأهلي المتحد	551.8	551.8	0.0	581.1	(5.1)
7	بنك برقان	270.4	264.6	2.2	295.9	(8.6)
8	بيت التمويل الكويتي	3,312.4	3,236.1	2.4	3,418.2	(3.1)
	قطاع البنوك	796.5	786.1	1.4	794.6	(7.3)
9	شركة التسهيلات التجارية	122.7	124.9	(1.8)	129.1	(5.0)
10	شركة الاستشارات المالية الدولية	306.3	294.3	4.1	297.6	2.9
11	شركة الاستثمارات الوطنية	246.6	247.8	(0.5)	298.1	(17.3)
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	422.0	418.6	0.8	387.4	8.9
13	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	105.3	99.6	5.7	114.8	(8.3)
	قطاع الاستثمار	214.3	212.8	0.7	220.0	(2.6)
14	شركة الكويت للتأمين	105.8	108.0	(2.0)	115.5	(8.4)
15	مجموعة الخليج للتأمين	1,529.6	1,585.4	(3.4)	880.6	73.7
16	الشركة الأهلية للتأمين	211.1	211.1	0.0	206.1	2.4
17	شركة وربة للتأمين	119.5	142.2	(16.1)	106.8	11.9
	قطاع التأمين	377.9	390.0	(3.1)	268.7	40.6
18	شركة عقارات الكويت	212.5	210.5	1.0	204.1	4.0
19	شركة العقارات المتحدة	132.6	134.3	(1.3)	155.0	(14.5)
20	الشركة الوطنية العقارية	306.9	290.4	5.7	458.9	(33.1)
21	شركة الصالحية العقارية	1,170.7	1,185.5	(0.8)	1,175.0	(0.2)
	قطاع العقار	266.5	263.1	1.3	305.2	(12.7)
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	287.2	281.5	2.0	296.8	(3.2)
23	شركة أسمنت الكويت	262.5	256.3	2.5	336.2	(22.0)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	449.6	458.4	(1.9)	485.6	(7.4)
	القطاع الصناعي	248.9	247.1	0.7	269.2	(7.5)
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	621.4	627.7	(1.0)	596.3	4.1
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	4,768.1	4,729.1	0.8	5,609.6	(15.0)
27	شركة الاتصالات المتنقلة	856.4	868.9	(1.4)	1,018.8	(15.9)
28	[illegible] (ش.م.ك.ع)	38.2	36.9	3.5	43.6	(12.4)
	قطاع الخدمات	1,598.1	1,599.1	(0.1)	1,655.0	(14.5)
29	شركة نقل وتجارة المواشي	80.1	76.6	4.6	91.7	(12.4)
	قطاع الأغذية	454.2	453.3	0.2	457.0	(0.6)
30	[illegible] للاستثمارات العامة (ش.م.ك.ع)	684.5	669.6	2.2	708.6	(3.4)
	الشركات غير الكويتية	180.6	179.8	0.4	181.8	(0.7)
	مؤشر الشال	613.1	607.0	1.0	658.6	(6.9)

جدول مؤشر الشال لـ30 شركة مدرجة في البورصة